

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

وضعية الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تعيش الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة وضع استثنائيا منذ سنتين، حيث يتأسسها مدير مكلف منذ أزيد من سنتين، ومن مظاهر الخلل مايلي:

— المكلف بتسيير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة في وضعية غير قانونية بعد الثلاث أشهر الأولى التي تلت تكليفه من طرف الإدارة المركزية بناء على المادة 11 من المرسوم رقم 2-12-412 الصادر بتاريخ 24 ذي القعدة 1433 الموافق ل 11 أكتوبر 2012.

— بناء على المرسوم المشار إليه أعلاه، فإن المدير المكلف في وضعية غير قانونية منذ مدة طويلة، وبالتالي فكل القرارات التي اتخذها غير قانونية، ومنها إصداره قرار التباري في شأن فتح باب الترشيح لشغل منصب بمقر الأكاديمية والمديريات التابعة لها. فبالإضافة إلى كونه غير ذي صفة هناك غياب سند قانوني يعلن شغور مصالح بالأكاديمية والمديريات الإقليمية ثم تعيين وزاري في شأنها لم يتم إعفاء مسؤوليها (المرسوم 2-11-681 بتاريخ 25 نونبر 2011 كفاءات تعيين رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارات العمومية) ومنها:

◆ المكلف بتسيير الأكاديمية يصدر قرارا خاصا بانتقاء رؤساء أقسام ورؤساء مصالح بالأكاديمية والمديريات التابعة لها.

◆ المكلف بتسيير الأكاديمية يتأسس لجنة من لجن الإنتقاء.

◆ المكلف بتسيير الأكاديمية يعلن عن نتائج انتقاء رؤساء الأقسام والمصالح بالأكاديمية والمديريات التابعة لها دون الحسم في المناصب الشاغرة والمناصب الثلاثة التي صدر في شأنها حكم قضائي ابتدائي يقضي بإلغاء قرار المكلف بتسيير الأكاديمية رقم 5/16 بتاريخ 15/12/2016.

◆ المكلف بتسيير الأكاديمية يصدر قرار رقم 20/17 بتاريخ 19 دجنبر 2017 حول التباري على مصالح شاغرة بالأكاديمية والمديريات التابعة لها ضمنها المصالح التي صدر قرار قضائي بشأنها مع استثناء مصلحة التواصل وتتبع أشغال المجلس الإداري بالأكاديمية.

— كثرة القضايا المرفوعة أمام القضاء ضد الأكاديمية بسبب الخروقات :

◆ المحكمة الإدارية بأكادير تحكم ابتدائيا لصالح رؤساء المصالح الذين لجؤوا إلى القضاء للدفاع

عن حقوقهم ضد إدارة الأكاديمية.

◆ الأكاديمية تستأنف الحكم القاضي بإلغاء قرار التباري على مناصب رئيس المركز الجهوي
للامتحانات بالأكاديمية ورئيس مصلحة الشؤون التربوية بالمديرية الإقليمية لأكاديرادوتنان
ورئيس مصلحة الموارد البشرية بتارودانت.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم،

- لماذا استمرت هذه الوضعية الشاذة بهذه الأكاديمية دون باقي أكاديميات المملكة؟
- لماذا يتم الإصرار على خرق القانون وتكليف مدير أكاديمية لمدة تزيد عن السنتين في الوقت
الذي يفرض فيه القانون أن لا تتجاوز مدة التكليف ثلاثة أشهر؟
- أين نحن من الحكامة الجيدة التي جاء بها الدستور وأقرتها الرؤية الإستراتيجية 2030-2015؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

ازوكاغ الحسين